وللفلسطينيين، ايضاً، شكوكهم حول تلك الحرب واهدافها ،بالنسبة للحرب نفسها فلا يزال لدى [ياسر] عرفات وزملائه كثير من الاسئلة المشروعة التي تلح على الحصول على الأجوبة. فهم مقتنعون، من خلال ما يعرفونه عما كان يجري فعلاً في الجانب العربي، أن حرب [تشرين الأول] اكتوبر ١٩٧٣ تالت مباركة كيسنجر ان لم يكن تشجيعه. وتبعاً لهذه النظرية، فان هدف كيسنجر (الذي أصبح وزيراً للخارجية قبل الحرب باسبوعين) هو تلقين الاسرائيليين المتعنتين درساً يوفر له الفرصة والنفوذ اللازمين لفرض ارادته على عملية صنع السلام، من أجل هدف رئيس وهو اجبار اسرائيل على اعادة ما يكفي من الأرض لمصر، على مراحل، لاغراء السادات بعقد سلام منفصل مع الدولة اليهودية... فإذا أمكن تحييد مصر بهذه الطريقة فإنه لن يعود لدى الولايات المتحدة ما يدفعها [الى] القلق للضغط على اسرائيل للانسحاب من الضفة الغربية ومرتفعات الجولان.»[٢٣]. وما حدث لاحقاً يتقاطع مع هذا التحليل، بدءاً بفك الارتباط وانتهاء باتفاق كامب ديفيد، حيث قامت اسرائيل، مقابل ذلك، بضم القدس وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية (ضم الأمر الواقع) وأعلنت ضم منطقة الجولان السورية إليها.

حصيلة تلك الحرب، عسكرياً، كانت وصول القوات الاسرائيلية غرب قناة السويس على الجبهة المصرية، مقابل وجود قوات مصرية شرق القناة، وعلى مشارف دمشق، عند وقف اطلاق النار الذي أرسى، سياسياً، مطلب تنفيذ القرار ٢٤٢ بموجب القرار ٣٣٨ الذي صدر في نهاية تلك الحرب. وكالعادة، طبّلت وسائل الاعلام العربية لهذا «الانجاز» وفهمته، أو حاولت افهامه لمواطنيها على طريقتها، فاستخدمت تعبير «حررنا الارادة» بدلاً من مصطلح «تحرير الأرض» الذي أطلق في بداية الحرب. «لقد كانت هذه الأيام الثمانية عشرة التي انقضت على حرب التحرير تجربة هامة... فقد فهمنا قرار مجلس الأمن بانه يعني انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفهمنا أيضاً انه يعني عدم المساس بحقوق الشعب العربي الفلسطيني.»[٢٤]. والقرار ٢٤٢ واضح بما لا يقبل مثل هذا الفهم الذي أعلن عنه الرئيس السوري. لكن الرئيس المصري كان أوضح من نظيره السوري في خطاب القاه في ١٧/١٠/١٩٧٣، حيث قال: «حاربنا، ونحارب، وسوف نواصل الحرب لهدفين اثنين:

«الأول: استعادة اراضينا المحتلة بعد سنة ١٩٦٧.

«الثاني: **ايجاد السبيل** [التشديد من عندنا] لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين.»[٢٥].

أما منظمة التحرير الفلسطينية، الطرف الثالث العربي في الحرب، فقد اعلنت ان القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لا يعنيانها. فقد اعلنت اللجنة التنفيذية للمنظمة في بيان لها «ان اللجنة التنفيذية تعلن لشعبنا الفلسطيني والجماهير العربية والقوى الصديقة لنضال شعبنا في العالم، أن الثورة الفلسطينية... ليست معنية بهذا القرار، وهي تؤكد انها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري ضد الكيان الصهيوني، من أجل تحرير الوطن وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه.»[٢٦].

وهكذا بدا التفريق، ودفعت القضية الفلسطينية علناً إلى المرتبة الثانية، على الأقل في أولويات الأنظمة العربية، وصار حضور المنظمة، ممثل القضية الفلسطينية، نشازاً بالنسبة لبعض الأنظمة العربية.